مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: أثر التركيب الهيكلي للودائع المصرفية في تحفيز الاستثمار في سورية "دراسة تحليلية للفترة الزمنية الممتدة بين عامي (2000 - 2015)"

اسم الكاتب: مادلين حكمت حاج خليل أ.د. رسلان خضور

رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3025

تاريخ الاسترداد: 2025/05/09 21:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Damascus University Journal
For The Economic And Political Sciences
Vol 39 -3-2023:101 -118

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

المجلد 39- 3- 2023: 101-118

أثر التركيب الهيكلي للودائع المصرفية في تحفيز الاستثمار في سورية
"دراسة تحليلية للفترة الزمنية الممتدة بين عامي (2000-2015)"

مادلين حكمت حاج خليل[1]، أ. د. رسلان خضور[2]

[1]طالبة دكتوراه – قسم الاقتصاد-كلية الاقتصاد-جامعة دمشق.

[2]أستاذ دكتور – قسم الاقتصاد-كلية الاقتصاد-جامعة دمشق.

الملخص

تتناول هذه الدراسة أثرَ التركيب الهيكلي للودائع المصرفية، في تحفيز الاستثمار في سورية، من خلال دراسة الوزن النسبي لكل نوعٍ من أنواع الودائع المصرفية في إجمالي الودائع، وأثر هذا التركيب في تمويل الاستثمارات، وذلك بغرض تحديد أنواع الودائع الأكثر تحفيزاً له بغية التركيز عليها، وذلك من خلال دراسة الوزن النسبي لكل نوعٍ من أنواع الودائع الموطَّنة في المصارف العامة والمصارف الخاصة، من إجمالي الودائع المصرفية، وأثر ذلك التركيب على معدل نمو الاستثمارات، على اعتبار أن الودائع هي من أهم المصادر التمويلية للمصارف، والتي تؤدي إلى زيادة الاستثمارات المصرفية، وبالتالي زيادة الأرباح الصافية في المصارف، التي من المفترض أن تنعكس إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي في البلد.

تاريخ الايداع: 2021/7/29
تاريخ النشر: 2022/3/16

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب **CC BY-NC-SA**

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الودائع الآجلة، ودائع تحت الطلب، ودائع التوفير، الودائع المصرفية.

The impact of the structural composition of bank deposits on stimulating investment in Syria "Analytical study (2000-2015)"

Madeline Haj Khalile[1], Prof. Raslan Khadour[2]

[1]PhD student- Department of Economics - Faculty of Economics - Damascus University.
[2]Professor- Department of Economics - Faculty of Economics - Damascus University.

Received: 29/7/2021
Accepted: 16/3/2022

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a**CC BY- NC-SA**

Abstract

This study aims to determines the impact of the structural composition, of bank deposits in stimulating investment in Syria, by studying, the relative weight of each type, of bank deposit, in total deposits, and the effect of this composition, on financing investments, in order to determine, the most stimulating types, in order to focus on them, by studying the relative weight of each type of deposit out of the total bank deposits. In addition, the effect of that combination on the rate of investment growth Given, that deposits are one of the most important sources of financing for banks, which is supposed to reflect positively on the rates of economic growth in the country.

Key words: bank deposits, investment, term deposits, demand deposits, savings deposits.

الإطار العام للدراسة:

مقدمة: تعدُّ الودائع المصرفية من أهمّ العناصر المولدة للإيرادات في المصارف، إلى جانب بقية الإيرادات الأخرى المتأتية من العمليات المصرفية الأخرى، وعليه تتنافس المصارف بأنواعها لاجتذاب الودائع، باعتبارها مصدراً تمويلياً هاماً للعمليات الاستثمارية المصرفية، وذلك من خلال إعادة إقراضها، وتحقيق أرباح ناتجة عن الفروقات بين الفائدة المدينة والدائنة، ولا شكَّ أن اختلاف الوزن النسبي لأنواع الودائع المصرفية في هيكل الودائع، يلعب دوراً هاماً في التأثير في قدرة المصارف على تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل، التي تعتبر السبيل الأمثل للنهوض بمعدلات الاستثمار، ومعدلات النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث:

تتنوع الودائع المصرفية وتختلف فيما بينها من حيث إمكانية سحبها ومدد إيداعها في المصرف، وتشكِّل الإيداعات الجارية النسبةَ الأكبر من إجمالي الإيداعات المصرفية في المصارف السورية العاملة، الأمر الذي يثير التساؤل حول مدى تأثير هذه التركيبة من الإيداعات في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وعليه يأتي البحث ليجيب على التساؤلات الآتية:

1. هل يؤثر حجم الودائع المصرفية على حجم الاستثمار في سورية؟ وهل يؤدي التغير في الأهمية النسبية لأنواع الودائع المصرفية في المصارف العامة والخاصة، إلى تغير معدلات الاستثمار وذلك خلال فترة الدراسة الممتدة بين عامَي (2000–2015)؟
2. ما هي الإجراءات أو السياسات الفعالة التي يجب اتباعها في سورية لجذب الودائع ذات الأجل الطويل؟

أهمية وأهداف البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية المواضيع التي يُعنى بها، والمتمثلة بالودائع المصرفية أولاً، التي تشكل أحدَ أهمِّ العناصر التمويلية في المصارف، والاستثمار من جهةٍ أخرى، والذي هو الهدف الأساسي الذي ترنو إليه كل السياسات الاقتصادية، إضافةً إلى أهمية الموضوع الذي يطرحه وهو الأثر الجوهري والهام الذي تلعبه البنية الهيكلية للودائع المصرفية، في تطور معدلات النمو الاقتصادي ممثلةً بمعدلات نمو الاستثمار، ويهدف البحث لتحقيق الآتي:

1. تحديد العوامل المؤثرة في الإيداع المصرفي في المصارف السورية كافة.
2. قياس أثر تطور حجم الودائع على نمو حجم الاستثمار، وذلك من خلال اختبار وجود علاقة تربط بين معدلات نمو الاستثمار، وتغير التركيب الهيكلي للودائع المصرفية في المصارف العامة والخاصة، التقليدية منها والإسلامية في الجمهورية العربية السورية، وتحديد نوع الودائع المصرفية من بين الأنواع الذي هو أكثر تأثيراً في معدلات الاستثمار.

أسلوب ومنهج البحث:

تمَّ اتباع المنهج الوصفي Descriptive Method الذي يقوم على وصف وتحليل الظاهرة المدروسة من خلال دراسة وتحليل البيانات، والحصول على معلومات تتعلق بالوضع الحالي للظواهر، ووصف ما هو موجود فيما يتعلق بالمتغيرات.

فرضيات البحث:

تقوم الدراسة على الفرضيات الآتية:

1. لا يوجد علاقة إيجابية بين نمو الأهمية النسبية للودائع الاستثمارية والادخارية، ونمو معدلات الاستثمار.
2. لا تؤدي زيادة حجم الودائع المصرفية، إلى زيادة حجم الاستثمارات.

متغيرات البحث:

(التغير النسبي للودائع المصرفية تحت الطلب، التغير النسبي للودائع المصرفية الآجلة، التغير النسبي لودائع التوفير، معدل نمو الاستثمار).

الحدود المكانية والزمانية للبحث:

يتناول البحث دراسة العلاقة بين الأهمية النسبية للودائع المصرفية، ضمن المصارف العامة والخاصة، المرخصة والعاملة ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية، وذلك خلال الفترة الزمنية (2000–2015).

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: مفهوم الوديعة المصرفية (أنوعها – العوامل المؤثرة في استقطابها)

❖ **تعريف الوديعة:** عرَّف قانون التجارة السوري رقم /33/ لعام 2007 الوديعة المصرفية في المادة رقم /194/ منه بأنها مبلغٌ من النقود يتسلمه المصرف، ويصبح مالكاً إيَّاه، ويلتزم برد مثله دفعةً واحدة، أو على دفعات بمجرد طلب المودع أو وفق مواعيد، أو شروط الإخطار المسبق المعينة في عقد الوديعة[1].

وتمثِّل الوديعة كل ما يقوم الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك، بصفةٍ مؤقتة قصيرة أو طويلة، على سبيل الحفظ والتوظيف[2]، وعادةً يتم الإيداع في المصارف من قبل الأشخاص الاعتباريين أو الطبيعيين، ويعمل أولئك على إيداع أموالهم حفاظاً عليها آمنةً، بهدف مواجهة احتياجاتٍ مستقبلية، أو إيداعها لفتراتٍ زمنيةٍ طويلة بهدف مراكمة المدخرات، والحصول على فائدة، وقد يقوم رجالُ الأعمال بإيداع دخلهم من المبيعات في حسابٍ مصرفي، ودفع نفقات الأعمال عبر ودائعهم.

❖ **أنواع الودائع المصرفية:** تصنف الودائع بعدة تصنيفات، وما يهمنا في بحثنا هذا هو تصنيفها حسب آجال استحقاقها:

1. الودائع تحت الطلب (demand deposits): وتسمى أيضاً الودائع الجارية current deposits ويمتلك المصرف في هذا النوع من الودائع المبالغ المودعة ويكون للمودع حق استردادها في أي وقتٍ يشاء، ولا يغير من طبيعتها أن يتفق المصرف والعميل على إعطاء مهلةٍ للاستعداد للرد إذا جاوز طلب الرد مبلغاً معيناً، ويستعملها المودعون كأداةٍ لتسوية التزاماتهم عن طريق الشيكات أو أوامر التحويل المصرفي[3]، ولا يحتسب المصرف للمودعين أيةَ فوائد، إلا عندما تبلغ الأرصدة مقداراً معيناً، كأن تكون الوديعة كبيرةً، وبالعملة الصعبة على الأرصدة[4]، وقد يقوم صاحب الحساب بدفع مبلغٍ معينٍ كل سنة، كرسومٍ تشغيلية إذا كان المبلغ المودع تحت حدٍّ معين، هذا النوع من الحسابات مناسبٌ لكبارِ رجال الأعمال والشركات والمؤسسات.
2. ودائع التوفير: وتتمثل هذه الودائع باتفاقٍ بين المصرف والعميل، يودع بموجبه العميل مبلغاً من المال لدى المصرف مقابل حصوله على فائدة، على أن يكون للزبون الحق في السحب من الوديعة في أي وقتٍ يشاء دون إخطارٍ سابق منه[5]، وتهدف هذه الودائع إلى جذب وتجميع المدخرات من صغار المدخرين، الذين يريدون كسب بعض الدخل من دون التعرض لمخاطرَ

---

[1] قانون التجارة السوري رقم /33/ عام 2007، المادة رقم /194/.

[2] الطاهر، لطرش، تقنيات البنوك، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، عام 2010، ص25.

[3] حسين شحادة الحسين، علاء الدين الحسيني، (الأسناد التجارية وعمليات المصارف)، منشورات جامعة حلب، 2008، ص126.

[4] العمار، رضوان، النقود والمصارف، منشورات جامعة تشرين، اللاذقية، 2004، ص206.

[5] هندي، منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، ط3، المكتب العرابي الحديث، الإسكندرية، عام 2000، ص47.

رأسمالية[6]، وهذا الحساب مناسبٌ لذوي الدخل المحدود الذين يريدون توفير المال لمواجهة احتياجاتٍ مستقبلية، ويفتح لهذا النوع من الودائع حساب بحدٍّ أدنى يحدده المصرف.

3. الودائع لأجل Time deposits: تسمَّى بالودائع الآجلة لأنها تُترك في البنك لمدةٍ ثابتة، لا تقل عن ثلاثةِ أشهر، ولا تسحب قبل انقضائها إلا بإخطار[7]، هي على نوعين الودائع الثابتة لأجل، والودائع الثابتة بإخطارٍ سابق، وتمثل الودائع لأجل تلك الودائع التي لا يستطيع العميل سحبها، أو طلب استردادها إلا بعد مدةٍ معينة، وهي بذلك تحقق للبنك قدراً كبيراً من الاطمئنان في استعمالها، من حيث المبدأ يقوم العميل بمنح فوائد على هذا النوع من الودائع[8].

❖ الودائع بإخطار: لا يجوز استرداد هذا النوع من الودائع، إلا بعد إخطارٍ يصدره المودع إلى المصرف (المودع لديه) في وقتٍ مسبق لعملية الاسترداد، وعادةً ما تشترط المصارف أن يكون الإخطار بمدةٍ كافية، تمكّن المصرف من الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين لديه، وتكون الفوائد الممنوحة في هذا النوع أقل من الفوائد الممنوحة للودائع لأجل، وأكبر من الفوائد الممنوحة للودائع تحت الطلب، وذلك لأن المصرف يتمتع بحريةٍ نسبية في توظيفها إذا ما قورنت بالودائع تحت الطلب، لكنَّها لا تصل إلى الحريَّة التي يتمتع بها المصرف في توظيف الوديعة لأجل[9].

❖ **العوامل المؤثرة في استقطاب الودائع على مستوى القطاع المصرفي**[10]:

1. مستوى النشاط الاقتصادي: تزداد الودائع خلال فترات الرواج عنه في فترات الكساد.
2. السمات الشخصية والمادية للمصرف: يفضل العملاء التعامل مع البنوك ذات السمعة الحسنة، لذلك تهتم البنوك بمبانيها ونوعية الخدمات التي تقدمها.
3. عراقة البنك: حيث تكون الأولوية للتعامل مع البنوك العريقة، والمألوف التعامل معها.
4. انتشار الوعي المصرفي يؤدي إلى تيسير مهمة الجهاز المصرفي في جذب وتنمية الودائع.
5. موقع المصرف Location of bank: يعتبر مكان المصارف والمؤسسات المالية، حافزاً مهماً لجذب العملاء، لذلك يترتب على المصارف عندما تنشئ فرعاً لها، أن تعتمد على تقييمٍ علميٍ وواقعي، ودراسة جدوى موقع المصرف من حيث المكان والزمان، وإنشاء فروع له في المناطق المفتاحية مثل (المدن الصناعية، والمباني السكنية والتجارية، وقريباً من كراجات السيارات).
6. جودة الخدمات المصرفية quality of banking services: ويقصد أن تلبي هذه الخدمات احتياجات ومتطلبات العملاء في البنوك والمؤسسات، وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في جودة الخدمات المصرفية وهي (أنظمة الشكاوى، المعلومات الدقيقة للعملاء، السرعة والدقة في تقديم الخدمة، اللباقة والتهذيب في تعامل موظفي البنك مع العملاء، توفر الخصوصية والسرية لمعلومات العملاء)[11].

---

[6] Yosoff. Remali. Wilson. Rodney. An econometric analysis of conventional and Islamic bank deposits in Malaysia. International association for Islamic economics, Vol9, 2005.p33.

[7] أحمد مكاوي، الزلال،" التكييف الفقهي والقانوني لضمان الودائع المصرفية (دراسة مقارنة)"، رسالة ماجستير جامعة الخرطوم، عام 2006، ص9.

[8] الفقي، محمد السيد، القانون التجاري: الإفلاس–العقود التجارية–عمليات البنوك، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004، ص381.

[9] محمد سامر عاشور، هيثم الطاس، المصارف والتشريعات المصرفية، منشورات الجامعة الافتراضية، الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2018، ص86.

[10] حنفي وأبو قحف، عبد الغفار وعبد السلام، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م ص135

[11] Hossein Ostadi& Sarlak Ali, Effective factors on the absorption of bank deposits in order to increase the relative share of Isfahan Sepah bank, international journal of academic research in economics and management sciences, Vol3, No4,2014,p142.

7. أسعار الفائدة: يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى ارتفاع الودائع المصرفية، ويؤدي انخفاضها إلى تحريك الأموال إلى فرصٍ استثمارية تعطي عائداً أكبر من سعر الفائدة على الودائع[12]، وبنفس الوقت تؤثر تكلفة الودائع في ربحية المصارف لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في حصوله على الأموال[13].

ونذكر باختصار مجموعة عوامل أخرى تؤثر في حجم الودائع وتتمثل بـ[14]: (حجم الدخل، حجم النقد المتداول، الاستقرار السياسي والاقتصادي، العادات والتقاليد، المركز المالي للمصارف).

ثانياً: الدراسة التحليلية لتطور حجم الودائع المصرفية وكفاءتها في تغطية الائتمان المصرفي والاستثمار:

- **قراءة تحليلية لتطور حجم الودائع المصرفية في سورية:**

الجدول رقم (1) تطور الودائع المصرفية في كل من المصارف العامة والخاصة/ الأرقام بملايين ل.س

العام	إجمالي الودائع المصرفية (1)	ودائع المصارف عامة (2)	ودائع المصارف الخاصة (3)	%(1)/ (2)	%(1)/(3)
2000	360773	360773	–	100.00	–
2001	468050	468050	–	100.00	–
2002	576898	576898	–	100.00	–
2003	614600	614600	–	100.00	–
2004	668271	668271	–	100.00	–
2005	729354	729354	–	100.00	–
2006	806670	659505	147165	81.76	18.24
2007	902596	699985	202611	77.55	22.45
2008	1046962	755995	290967	72.21	27.79
2009	1179990	795135	384855	67.38	32.62
2010	1377505	875768	501737	63.58	36.42
2011	1334619	692000	642619	51.85	48.15
2012	1055000	710000	345000	67.30	32.70
2013	1245000	802000	443000	64.42	35.58
2014	1445000	943000	502000	65.26	34.74
2015	1690000	1120000	570000	66.27	33.73

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي لأعوام الدراسة.

12 الخدمات المصرفية، منشورات الجامعة الافتراضية، الجمهورية العربية السورية، عام 2018، ص65.

13 مازن خلدون منصور، آلاء محمد علوان، الودائع وعلاقتها بالربحية في القطاع المصرفي السوري، الجامعة السورية الخاصة، دمشق، 2016، ص13.

14 الخدمات المصرفية، مرجع سابق، عام 2018، ص65.

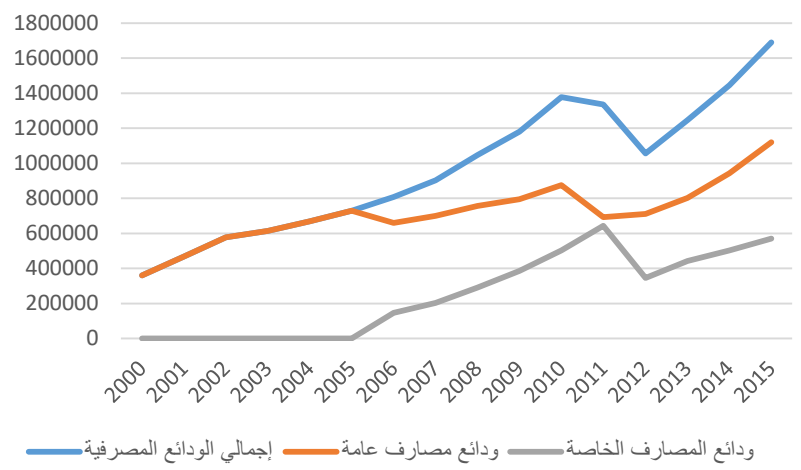

الشكل رقم /١/: تطور حجم الودائع المصرفية في سورية خلال أعوام الدراسة.

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم /1/.

يبين الجدول رقم (1) والشكل البياني رقم /1/ تطور الودائع المصرفية في سورية خلال فترة الدراسة حيث نلاحظ الآتي:

- ازدياد حجم إجمالي الودائع خلال الفترة الزمنية الممتدة بن عامي (2000–2010) من /360773/ مليون ل. س عام 2000 لتبلغ /1377505/ مليون ل.س عام 2010 إذ بلغ متوسط معدل النمو /14.53/% وكانت أعلى نسبة زيادة لها /29.74/ % عام 2001 وأدنى نسبة كانت /6.54/% عام 2002 حيث تميزت تلك الفترة بنوعٍ من الاستقرار الأمني والاقتصادي.
- تراجع حجم الودائع المصرفية بين عامي 2006 و2007 في المصارف العامة، نتيجةَ المنافسةِ الناجمة عن دخول المصارف الخاصة نطاقَ العمل المصرفي، إلا أنها سرعان ما عادت للارتفاع مجدداً.
- ازدياد حصة المصارف الخاصة من الودائع منذ بدء عملها عام 2006 حتى عام 2011 إذ ارتفعت من (147165) مليون ل. س عام 2006 حتى 642619 مليون ل.س عام 2011 وهذا الأمر طبيعي مع تزايد عدد فروعها وانتشارها الجغرافي الواسع لتعودَ للانخفاض بسببِ ظروف الحرب.
- تراجع حجم الودائع المصرفية منذ اندلاع الحرب في سورية عام 2011 إلى /1334619/ مليون ل.س، نتيجة تهافت المودعين على سحب ودائعهم، وتحويلها إلى عملات أجنبية أو شراء ذهب باعتباره معدناً خازناً للقيمة، وذلك خوفاً من تراجع قيمة الليرة السورية، وارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الليرة السورية وتحسباً لما قد تؤول إليه الأوضاع الأمنية، واستمرَّ الانخفاض في حجم الودائع ليصل إلى /1055000/ مليون ل.س عام 2012. ولكن مع تحسن الأوضاع وتحسن النشاط المصرفي منذ عام 2013 بدأ حجم الودائع بالتحسن حيث وصل إلى ما يقارب (1690000) مليون ل. س عام 2015.
- تفوُّق حصة المصارف العامة من إجمالي الودائع المصرفية طيلة فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى انتشارها الأوسع نسبياً مقارنةً مع المصارف الخاصة، إضافةً إلى اعتماد المؤسسات العامة عليها في تسويةِ المعاملات أكثرَ من اعتمادها على المصارف

الخاصة[15]. فقد بلغ حجمها عام 2000 مقدار (362553) مليون ل. س وقد ازداد حجمها ليصل إلى (881187) مليون ل.س في عام 2003، وبلغت الودائع عام 2004 حوالي (669661) مليون ل. س وتراجعت قليلاً حتى عام 2006 لتبلغ (659505) مليون ل. س نتيجة مباشرة العديد من المصارف الخاصة بعملها، كما أنَّ الفترة الواقعة بين (2005–2006) قد شهدت أزمةً في سعر الصرف، حيث تمَّ تحريك سعر الفائدة ورفعها للحفاظ على استقرار سعر الصرف، وبقيت الأمور ما هي عليه حتى عام 2009 إذ صدر القرار رقم/492/ تاريخ 2009/1/31 والذي تمَّ بموجبه تخفيض أسعار الفائدة الدائنة على الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب بمقدار نقطة مئوية (1%) عن مستوياتها التي كانت سائدة، كما تمَّ تخفيض الفوائد على حسابات الودائع لأجل، وودائع الادخار لدى المصارف العامة جميعها بمقدار 1%، ولم تتأثر الإيداعات بشكلٍ كبير بهذا التخفيض إذ بقيت المصارف العامة الأكثر جذباً للودائع من المصارف الخاصة.

❖ **التركيب الهيكلي للودائع المصرفية في المصارف العاملة في سورية:**

الجدول رقم (2) يظهر تطور إجمالي الودائع المصرفية ونسبة مساهمة كل نوع من أنواع الودائع المصرفية /الأرقام بملايين الليرات السورية/.

العام	الودائع تحت الطلب (1)	(5)/(1)%	الودائع لأجل (2)	(5)/(2)%	ودائع التوفير (3)	(5)/(3)%	مجموع الودائع (5)
2000	164807	45.68	6334	1.76	165260	45.81	360773
2001	190645	40.73	7899	1.69	216291	46.21	468050
2002	244656	42.41	7225	1.25	261676	45.36	576898
2003	265317	43.17	7776	1.27	300065	48.82	614600
2004	278201	41.63	18479	2.77	306179	45.82	668271
2005	312971	42.91	48142	6.60	271529	37.23	729354
2006	288272	35.74	123194	15.27	237685	29.46	806670
2007	309304	34.27	174443	19.33	233584	25.88	902596
2008	358445	34.24	243113	23.22	235118	22.46	1046962
2009	423066	35.85	314057	26.62	249272	21.12	1179990
2010	523263	37.99	403392	29.28	264213	19.18	1377505
2011	512553	38.40	401334	30.07	244925	18.35	1334619
2012	385000	36.49	300000	28.44	170000	16.11	1055000
2013	415000	33.33	325000	26.10	195000	15.66	1245000
2014	500000	34.60	350000	24.22	235000	16.26	1445000
2015	550000	32.54	340000	20.12	230000	13.61	1690000

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي لأعوام الدراسة، النسب من إعداد الباحثة.

[15] تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري، مركز دمشق للأبحاث والدراسات مداد، (2011–2015)، ص 52.

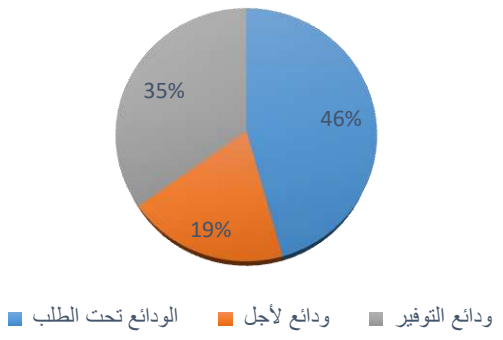

الشكل رقم /٢/: يبين نسبة مساهمة كل نوع من أنواع الودائع من إجمالي الودائع المصرفية خلال أعوام الدراسة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي لأعوام الدراسة.

ومن الجدول رقم /2/ والشكل رقم /2/ نلاحظ الآتي:

- هيمنة الودائع تحت الطلب على الحصة الأكبر من إجمالي الودائع المصرفية خلال فترة الدراسة، إذ بلغت هذه النسبة كوسطي سنوي (46%)، ويرجع ذلك بشكلٍ كبير إلى التطور الكبير في المعاملات والخدمات المصرفية، التي تقدمها المصارف لأصحاب الإيداعات الجارية من عمليات (حفظ الأموال – تسهيل العمليات التجارية وتطوير آليات الدفع بالشيكات – وبطاقات السحب من الصرَّافات الآلية – وتسديد قيمة المشتريات والفواتير العامة والتحويلات والإيداعات وتحويل الرواتب)، إضافةً إلى مرونة سحبها عند الحاجة، والودائع تحت الطلب هي ودائع لا تدفع المصارف أي فوائد أو عمولات عليها لأصحابها مثل الودائع الادخارية أو ودائع لأجل، لذلك تجد المصارف التي تشكل ودائع تحت الطلب نسبةً كبيرةً من ودائعها، هي الأعلى ربحيةً من بين بقية المصارف الأخرى، وفي الوقت نفسه فإن ارتفاع نسبة هذه الودائع من إجمالي الودائع المصرفية هو مؤشرٌ سلبي، بسبب ضعف قدرتها على تمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات نموٍ عالية، فغالباً ما تستخدم هذه الودائع لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية الجارية للعملاء، ولا يتم استخدامها في تمويل مشاريع إنتاجية واستثمارية، ذلك أن تمويل الائتمان المصرفي المطلوب لتمويل مشاريع التنمية يتطلب ودائعَ طويلة الأجل.
- تشكل الودائع الاستثمارية والادخارية، ممثلةً بودائع التوفير والودائع الآجلة نسبة /54%/ من إجمالي الودائع المصرفية، حيث تحتل ودائع التوفير المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في حجم الودائع، وتشكل نسبتها /35%/ منها، وتأتي ودائع التوفير في المرتبة الأخير بنسبة مساهمة /19%/ من إجمالي الودائع، وتعد الودائع الادخارية مصدر التمويل الأساسي للائتمان المصرفي الذي تمنحه المصارف للقطاعات الاقتصادية، بالتالي ترتبط قدرة المصارف على منح الائتمان بحجم هذا النوع من الودائع، حيث تحمل معها حجم استحقاق محدد مسبقاً بين المصرف والمودع، لاستردادها مع فائدةٍ مرتبطةٍ بحجم الوديعة وتاريخ استحقاقها، وهي تمثل المصدر الأساسي لتوظيفات المصرف واستثماراته[16]. حيث تتيح الودائع الاستثمارية الفرصة أمام المصارف لزيادة استثماراتها التنموية طويلة الأجل التي يمكن أن تمنحها للعملاء.

[16] الحلاق، سعيد سامي، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،2010، ص244.

- وبالنظر إلى التوزع النسبي للودائع المصرفية فنلاحظ تراجع نسبة مساهمة الودائع الآجلة بشكلٍ واضح خلال فترة الحرب، حيث تراجعت من 30.07% عام 2011 إلى 20.12% عام 2015 ويرجع ذلك إلى الحاجة للسيولة من طرف المودعين واعتمادهم على الودائع الجارية لسهولة سحبها عند الحاجة.

❖ **تقييم كفاءة القطاع المصرفي في جذب المدخرات في سورية:**

الجدول رقم(3) يظهر كل من الميل المتوسط والميل الحدي للإيداع المصرفي والمرونة الدخلية للودائع المصرفية في المصارف العاملة في سورية خلال الفترة الزمنية المدروسة. /ملايين الليرات السورية/.

العام	الميل المتوسط للإيداع في المصارف الخاصة	الميل المتوسط للإيداع في المصارف العامة	الميل المتوسط للإيداع المصرفي	المرونة الدخلية للودائع المصرفية	الميل الحدي للإيداع المصرفي
2000	-	39.91	39.91		
2001	-	48.05	48.05	3.84	1.53
2002	-	56.75	56.75	5.33	2.56
2003	-	57.22	57.22	1.15	0.65
2004	-	52.75	52.75	0.49	0.28
2005	-	48.42	48.42	0.48	0.25
2006	8.63	47.31	47.31	0.80	0.39
2007	10.04	44.73	44.73	0.65	0.31
2008	11.90	42.82	42.82	0.76	0.34
2009	15.28	46.84	46.84	4.19	1.80
2010	17.97	49.34	49.34	1.55	0.72
2011	18.60	38.63	38.63	0.03	0.06-
2012	38.17	116.71	116.71	3.35	0.11
2013	45.48	127.82	127.82	1.13-	2.71
2014	49.38	142.15	142.15	1.63-	4.70
2015	53.06	157.33	157.33	0.68-	4.25

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي لأعوام الدراسة.

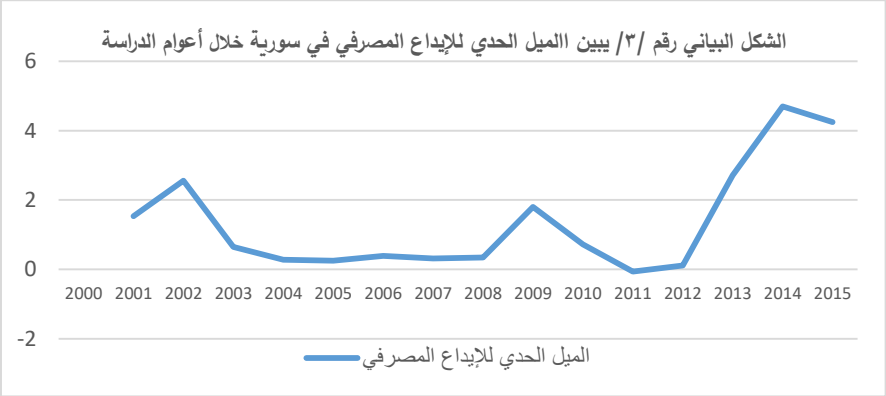

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم /3/.

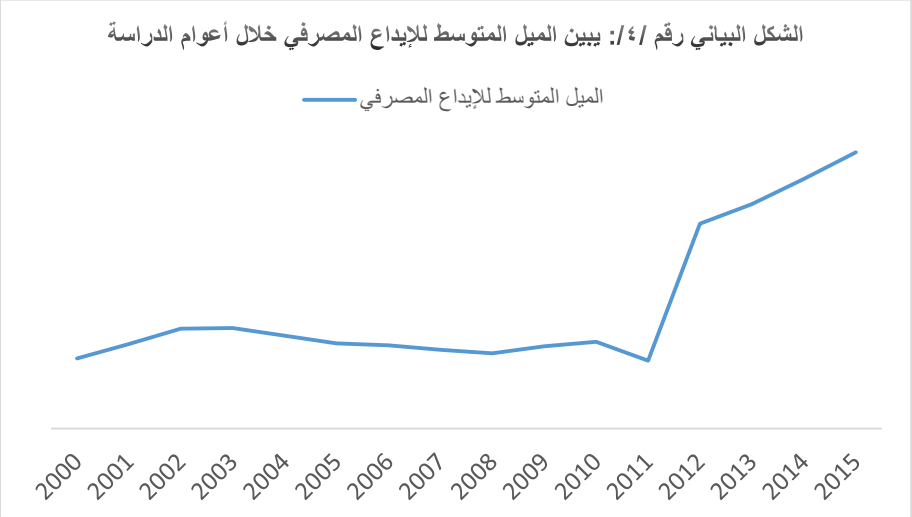

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم /3/.

- في سياق دراسة الدور الذي تلعبه الودائع المصرفية في زيادة حجم الاستثمار من خلال حشد مدخرات الأفراد، يظهر لنا أهمية البحث في العلاقة التي تربط الودائع المصرفية بالناتج المحلي الإجمالي، على اعتبار أن الأخير هو المصدر الرئيسي الذي تنبثق عنه الودائع، وذلك من خلال إيجاد الميل المتوسط للودائع المصرفية، والذي يعبر عن نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتعطي هذه النسبة مؤشراً عن مدى قدرة المصارف على جذب الودائع ويحسب وفق الآتي: ((الميل المتوسط للودائع المصرفية = الودائع المصرفية / الناتج المحلي الإجمالي)).
- من الجدول رقم /3/ نلاحظ ارتفاع الميل المتوسط للإيداع أي ارتفاع نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي من 39.91% عام 2000 حتى 52.75% عام 2003 ليعود إلى الانخفاض منذ عام 2004 ليصل إلى 42.82% عام 2008 حيث شهدت هذه الفترة أزمة في سعر الصرف، إذ تمَّ تحريك سعر الفائدة ورفعها، للحفاظ على استقرار سعر الصرف وبقيت الأمور ما هي عليه حتى عام 2009.
- منذ دخول المصارف الخاصة للعمل المصرفي بدأ الميل المتوسط للإيداع لدى المصارف العامة بالانخفاض، حيث بلغ الميل المتوسط للإيداع المصرفي فيها عام 2006 ما يقارب 38.68% بعد أن كان 48.42% عام 2005 ليستمر بالانخفاض ليبلغ 30.92% عام 2008.
- وخلال فترة الحرب نلاحظ ارتفاع الميل المتوسط للإيداع المصرفي حيث بلغ 116.71% خلال عام 2012 ليرتفع حتى قيمة 157.33% عام 2015.

ومن المهم تبين مدى استجابة الودائع المصرفية للتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ أن نمو الناتج المحلي الإجمالي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد الواحد منه، بالتالي زيادة إمكانية ادخاره، وهنا يأتي دور المصارف في جذب تلك المدخرات وسحبها وتعبئتها في القنوات المصرفية على شكل ودائع، ويعبر عن درجة استجابة الودائع المصرفية للتغير الذي يحصل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بمعامل المرونة الدخلية للودائع المصرفية والتي تقيس العلاقة بين التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرٍ تفسيري أو مستقل، والتغير النسبي في حجم الودائع المصرفية كمتغيرٍ تابع حيث تمثل هذه العلاقة بالمعادلة الآتية: معامل المرونة الدخلية للودائع المصرفية= التغير في الودائع المصرفية ÷ الودائع المصرفية / التغير في الناتج المحلي الإجمالي÷ الناتج المحلي الإجمالي.

- في حال كان معامل المرونة الدخلية= (1) الصحيح فهذا يدل على تعادل الزيادة في الودائع المصرفية مع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.
- في حال كان معامل المرونة الدخلية> من (1) الصحيح فهذا يدل على أن هنالك استجابة قوية للودائع المصرفية للتغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي.
- في حال كان معامل المرونة الدخلية < (1) الصحيح فهذا يدل على استجابة الودائع المصرفية للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة.

ومن خلال الجدول رقم/3/ يمكن أن نلاحظ أن استجابة الودائع المصرفية للتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي متذبذبة بمعنى أنها في بعض السنوات كان معامل المرونة أكبر من (1) وفي سنواتٍ أخرى كان أقل من (1) حتى أنَّه في العديد من السنوات كانت قيمته سالبة، ويدُّل هذا التذبذب على ضعف المرونة الدخلية للإيداعات المصرفية بشكلٍ عام، وضعف الارتباط بين الودائع المصرفية والناتج المحلي الإجمالي، وضعف دور المصارف في استقطاب الودائع، وقد يكون ذلك مؤشراً على ضعف فاعلية الأوعية الادخارية التي تقدمها المصارف في تعبئة الودائع المصرفية.

- يشير الميل الحدي للإيداع إلى معدل التغير في الودائع المصرفية الناتج عن التغير في الناتج المحلي الإجمالي[17]، وتظهر نتائج الميل الحدي للإيداع المصرفي تذبذباً واضحاً وهذا يعني أن قدرة المصارف على تغيير اتجاه الميل نحو الإيداع المصرفي ضعيفة، ومرد ذلك مجموعةٌ من العوامل أهمها ضعف آليات العمل المصرفي الخاصة بجذب الودائع المصرفية وتحفيز نموها، وعدم فعالية السياسات النقدية المتمثلة بتحريك سعر الفائدة، وفق المعطيات الاقتصادية السائدة، وانخفاض جودة الأدوات والخدمات المصرفية الخاصة بتحفيز الأفراد على الإيداع استجابةً لزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: أهمية الودائع المصرفية في تغطية الائتمان المصرفي في سورية:

الجدول رقم (4) يظهر أهمية كل نوع من أنواع الودائع المصرفية في تغطية الائتمان المصرفي في سورية خلال فترة الدراسة. / بملايين الليرات السورية/.

العام	إجمالي الودائع المصرفية/ الائتمان المصرفي%	الودائع تحت الطلب/الائتمان المصرفي%	الودائع لأجل/ تغطية الائتمان المصرفي%	ودائع التوفير/ الائتمان المصرفي%
2000	136.67	62.43	2.40	62.61
2001	173.51	70.67	2.93	80.18
2002	234.92	99.63	2.94	106.56
2003	214.17	92.45	2.71	104.56
2004	202.45	84.28	5.60	92.75
2005	173.02	74.25	11.42	64.41
2006	164.12	58.65	25.06	48.36
2007	142.50	48.83	27.54	36.88
2008	120.30	41.19	27.93	27.02
2009	114.76	41.15	30.54	24.24
2010	113.66	43.17	33.28	21.80
2011	115.05	44.19	34.60	21.11
2012	99.15	36.18	28.20	15.98
2013	116.25	38.75	30.35	18.21
2014	126.42	43.74	30.62	20.56
2015	128.81	41.92	25.91	17.53

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي لأعوام الدراسة، والنسب من إعداد الباحثة.

تعد دراسة أهمية الودائع المصرفية في تغطية الائتمان المصرفي المعيار الذي يقيس مدى كفاءة المصارف وفاعليتها في جذب الودائع، أو مقدرتها على تعبئة المدخرات وفق العلاقة الآتية[18]:

17عبد اللطيف، مصيطفى، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي–حالة الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص77.

[18]الزبيدي، حمزة محمد، إدارة الائتمان المصرفي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2002، 138.ص138.

أهمية الودائع في تغطية الائتمان المصرفي= الودائع المصرفية / الائتمان المصرفي.

ويبين الجدول رقم/4/ ازدياد أهمية الودائع المصرفية في تغطية الائتمان المصرفي، حيث بلغت نسبة الودائع المصرفية إلى الائتمان المصرفي عام 2000 حوالي (136.67) % لتزداد إلى (234.92%) عام 2002 وهذا مؤشرٌ على قدرة المصارف على استخدام الودائع لتمويل احتياجات القطاعات الاقتصادية، كما نلاحظ بدء تراجع هذه النسبة منذ عام 2003 العام لتصل إلى 113.66% عام 2010 وعلى الرغم من تراجع مقدرة الودائع المصرفية على تغطية الائتمان إلَّا أنَّ الودائع المصرفية بقيت طيلة فترة الدراسة قادرةً على تغطية الائتمان المصرفي بالكامل.

كما يبدو لنا أن الودائع لأجل هي الودائع الأقل أهميةً في تغطية الائتمان المصرفي بين أنواع الودائع المصرفية، وهذا يدل على ضعف قدرة المصارف على استخدام أموال المودعين لتلبية المتطلبات والاحتياجات التمويلية في القطاعات الاقتصادية، وقد بدأت هذه الأهمية بالازدياد لكنها لم تتجاوز 34.60 % طيلة الفترة المدروسة، مما يعني أنّ هنالك مجالاً لتنمية هذا النوع من الودائع وجذب المزيد منها بغرض خدمة الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

❖ **رابعاً: العلاقة بين تطور الأهمية النسبية للودائع وتطور معدلات الاستثمار:**

الجدول رقم (5) يظهر أهمية كل نوع من أنواع الودائع المصرفية في تغطية الاستثمار في سورية خلال الفترة الزمنية المدروسة. /بملايين الليرات السورية/

العام	إجمالي الودائع المصرفية	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	إجمالي الودائع المصرفية /الاستثمار %	الودائع تحت الطلب/ الاستثمار %	الودائع الآجلة /الاستثمار %	ودائع التوفير/ الاستثمار %
2000	360773	156092	231.13	105.58	4.06	105.87
2001	468050	198161	236.20	96.21	3.99	109.15
2002	576898	227918	253.12	107.34	3.17	114.81
2003	614600	231944	264.98	114.39	3.35	129.37
2004	668271	255767	261.28	108.77	7.22	119.71
2005	729354	288193	253.08	108.60	16.70	94.22
2006	806670	308669	261.34	93.39	39.91	77.00
2007	902596	283099	318.83	109.26	61.62	82.51
2008	1046962	266488	392.87	134.51	91.23	88.23
2009	1179990	297100	397.17	142.40	105.71	83.90
2010	1377505	337421	408.25	155.08	119.55	78.30
2011	1334619	381394	349.93	134.39	105.23	64.22
2012	1055000	185935	567.40	207.06	161.35	91.43
2013	1245000	196164	634.67	211.56	165.68	99.41
2014	1445000	935997	154.38	53.42	37.39	25.11
2015	1690000	59989	2817.18	916.83	566.77	383.40

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي لأعوام الدراسة، والنسب من إعداد الباحثة.

يظهر الجدول رقم /5/ مدى قدرة الودائع المصرفية بأنواعها المختلفة على تغطية الاستثمارات المحلية، إذ بلغ حجمها أضعاف حجم الاستثمارات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأهميتها في تمويل الاستثمارات خلال الفترة المدروسة ما يقارب (487.61) %، وفي مقارنةٍ بين الودائع الآجلة وودائع التوفير نلاحظ أن الودائع الآجلة تمتلك مقدرةً كبيرة على تغطية الاستثمارات المحلية بمتوسط سنوي(93.31) % حيث يبدو لنا أنه منذ بداية عام 2005 بدأت الأهمية النسبية لها في تغطية الاستثمارات تزدادُ أكثر من ودائع التوفير حتى وصلت إلى 566.77 % عام 2015 ويرجع ذلك لكون الفترة اللازمة لاسترداد ودائع التوفير أطول، وفوائدها متشابهة.

الشكل رقم /٥/: يبين أهمية الودائع المصرفية في تغطية الاستثمارخلال أعوام الدراسة.

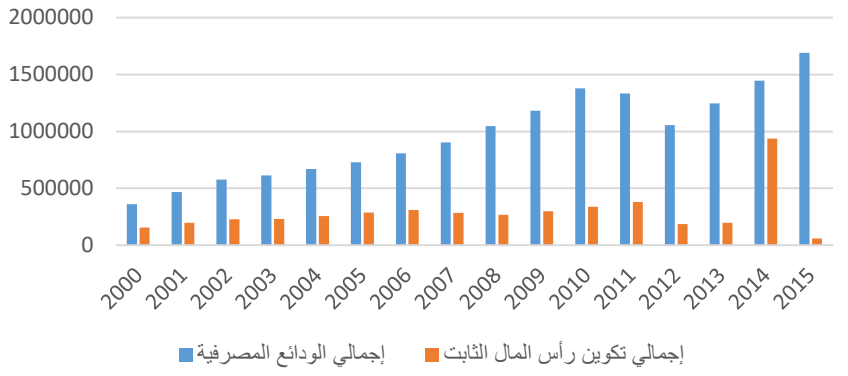

خامساً: الدراسة العملية واختبار الفرضيات:

بناءً على ما تقدم يمكن صياغة فرضيات البحث على الشكل الآتي:

الفرضية الأولى:

- H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغير معدل نمو الاستثمار والتغير النسبي للودائع المصرفية تحت الطلب.
- H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغير معدل نمو الاستثمار والتغير النسبي للودائع المصرفية تحت الطلب.

الفرضية الثانية:

- H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغير معدل نمو الاستثمار والتغير النسبي للودائع المصرفية الآجلة.
- H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغير معدل نمو الاستثمار والتغير النسبي للودائع المصرفية الآجلة.

الفرضية الثالثة:

- H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغير معدل نمو الاستثمار والتغير النسبي لودائع التوفير المصرفية.
- H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغير معدل نمو الاستثمار والتغير النسبي لودائع التوفير المصرفية.

تمَّ اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS لتحليل الارتباط وفق الآتي:

الفرضية الأولى:

الجدول رقم (6) العلاقة بين تغير معدل الاستثمار وتغير الأهمية النسبية للودائع تحت الطلب

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.342[a]	.117	.054	183861.17651
a. Predictors: (Constant), الطلب تحت للودائع النسبية الأهمية تغير				
b. Dependent Variable: الاستثمار معدل تغير				

يبين الجدول رقم /6/ مدى الارتباط بين المتغير التابع (تغير معدل الاستثمار) والمتغير المستقل (تغير الأهمية النسبية للودائع تحت الطلب) حيث نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط /R/ تساوي 0.342 وهي قيمة تشير إلى وجود علاقة متوسطة القوة بين المتغيرين، في حين نلاحظ أنَّ معامل التحديد قد بلغ 0.117 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 11.7% فقط من التباين الخاص بالمتغير التابع والباقي من التباين يعزى إلى متغيرات خارج النموذج.

الجدول رقم (7)

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	62894422218.537	1	62894422218.537	1.861	.194[b]
	Residual	473269051200.900	14	33804932228.636		
	Total	536163473419.438	15			
a. Dependent Variable: الاستثمار معدل تغير						
b. Predictors: (Constant), الطلب تحت للودائع النسبية الأهمية تغير						

يبين الجدول رقم/7/ اختبار دلالة تحليل التباين المشترك حيث نلاحظ أن قيمة sig تساوي 0.194 وهي أكبر من مستوى الدلالة /0.01/ أي أن التباين المفسر (العلاقة الارتباطية) من المتغيرات المستقلة ليس له دلالة إحصائية عند مستوى دلالة /0.01/، وعليه نقبل الفرضية العدم التي تقول بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من تغير الأهمية النسبية للودائع تحت الطلب وتغير معدل الاستثمار ونرفض فرض العدم.

الفرضية الثانية:

الجدول رقم (8) العلاقة بين تغير معدل الاستثمار وتغير الأهمية النسبية للودائع الآجلة

Model Summary					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.317[a]	.101	.036	185597.73076	2.754
a. Predictors: (Constant), تغير الأهمية النسبية للودائع الآجلة					
b. Dependent Variable: تغير معدل الاستثمار					

يبين الجدول رقم /8/ مدى الارتباط بين المتغير التابع (تغير معدل الاستثمار) والمتغير المستقل (تغير الأهمية النسبية للودائع الآجلة) حيث نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط Rتساوي 0.317 وهي قيمة تشير إلى وجود علاقة متوسطة القوة بين المتغيرين، في حين نلاحظ أن معامل التحديد قد بلغ 0.101 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 10.1% فقط من التباين الخاص بالمتغير التابع والباقي من التباين يعزى إلى متغيرات خارج النموذج.

الجدول رقم (9)

ANOVA[a]						
	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	53912226114.384	1	53912226114.384	1.565	.231[b]
	Residual	482251247305.054	14	34446517664.647		
	Total	536163473419.438	15			
a. Dependent Variable: تغير معدل الاستثمار						
b. Predictors: (Constant), تغير الأهمية النسبية للودائع الآجلة						

العلاقة بين تغير معدل الاستثمار وتغير الأهمية النسبية للودائع الآجلة أضعف من العلاقة السابقة ولكنها أيضاً علاقة متوسطة القوة، حيث بلغ معامل الارتباط /R/ قيمة 0.317، أمَّا قيمة sig فقد بلغت 0.231 وهي أكبر من مستوى الدلالة أي أن التباين المفسر (العلاقة الارتباطية) من المتغيرات المستقلة ليس له دلالة إحصائية عند مستوى دلالة /0.01/. وعليه نقبل الفرضية العدم التي تقول بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من تغير الأهمية النسبية للودائع الآجلة وتغير معدل الاستثمار ونرفض فرض العدم.

الفرضية الثالثة:

الجدول رقم (10) العلاقة بين تغير معدل الاستثمار وتغير الأهمية النسبية لودائع التوفير

Model Summary					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.155[a]	.024	-.046-	193335.17122	2.478
a. Predictors: (Constant), تغير الاهمية النسبية لودائع التوفير					
b. Dependent Variable: تغير معدل الاستثمار					

يبين الجدول السابق مدى الارتباط بين المتغير التابع (تغير معدل الاستثمار) والمتغير المستقل (تغير الأهمية النسبية لودائع التوفير) حيث نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط R تساوي 0.155 وهي قيمة تشير إلى وجود علاقة ضعيفة القوة بين المتغيرين، في حين نلاحظ أن معامل التحديد قد بلغ 0.024 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 2.4% فقط من التباين الخاص بالمتغير التابع والباقي من التباين يعزى إلى متغيرات خارج النموذج.

الجدول رقم (11)

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	12864635404.173	1	12864635404.173	.344	.567[b]
	Residual	523298838015.264	14	37378488429.662		
	Total	536163473419.438	15			
a. Dependent Variable: تغير معدل الاستثمار						
b. Predictors: (Constant), تغير الأهمية النسبية لودائع التوفير						

نلاحظ أن قيمة sig تساوي 0.567 وهي أكبر من مستوى الدلالة /0.01/ أي أن التباين المفسر (العلاقة الارتباطية) من المتغيرات المستقلة ليس له دلالة إحصائية عند مستوى دلالة /0.01/. وعليه نقبل الفرضية العدم التي تقول بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من تغير الأهمية النسبية لودائع التوفير وتغير معدل الاستثمار ونرفض فرض العدم.

توصلنا من خلال الدراسة الإحصائية إلى النتائج الآتية:

1. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من تغير الأهمية النسبية للودائع تحت الطلب، وتغير معدل الاستثمار.
2. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من تغير الأهمية النسبية للودائع الآجلة وتغير معدل الاستثمار.
3. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من تغير الأهمية النسبية لودائع التوفير وتغير معدل الاستثمار.

النتائج:

1. تشكل الودائع تحت الطلب النسبة الأكبر من إجمالي الودائع المصرفية، وهذا النوع من الودائع هو النوع الأقل قدرةً على تغطية الاستثمارات طويلة الأجل التي تحقق معدلات نموٍ اقتصادي عالية. ومع هذا فإنَّ المصارف خاصةً العامة تقوم بالاعتماد الكبير عليها في تمويل القروض طويلة الأجل ذات الفائدة الثابتة، وهذا ينطوي على قدرٍ كبير من المخاطرة التي يكن أن تقود إلى أزمة حادة في السيولة والإفلاس.

2. أظهرت نتائج دراسة الميل المتوسط والميل الحدي للإيداع المصرفي والمرونة الدخلية للودائع المصرفية تذبذباً واضحاً خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى ضعف استجابة الودائع المصرفية لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي، وضعف فاعلية المصارف في جذب الودائع، وهذا يحتم إعادة النظر بالآليات المستخدمة في جذب الودائع المصرفية، والعمل على مراجعتها وتطويرها واللجوء إلى اعتماد استراتيجية الجذب اللاسعرية في استقطاب الودائع، من خلال تطوير وتنويع ورفع جودة الخدمات المصرفية وسرعتها، وإدخال ومواكبة التطورات التكنولوجيا العالمية في مجال العمل المصرفي، ونشر الوعي المصرفي والترويج والتعريف بالخدمات المصرفية ومواصفاتها وأماكن تقديمها على نطاقٍ واسع.

3. أظهرت دراسة أهمية الودائع المصرفية في تغطية الائتمان المصرفي، قدرة تلك الودائع على تغطية حجم الائتمان المصرفي طيلة فترة الدراسة، بحيث يستطيع النظام المصرفي السوري باستخدام الودائع المصرفية تغطية الائتمان المصرفي، وتمويله دون الحاجة إلى مصادرَ تمويلٍ خارجية. كما تبين أنَّ الودائع لأجل كانت الأقل أهميةً من بين الودائع في تغطية الائتمان المصرفي إذ لم تتجاوز 34.60% طيلة فترة الدراسة.

المقترحات:

1. إعادة النظر بالسياسة النقدية المتبعة وانتهاج سياسة نقدية مشجعة على الادخار، والعمل على رسم سياسة ائتمانية رشيدة تحقق الاستخدام الأمثل للودائع المتاحة من خلال الحد من تمويل العمليات الجارية قصيرةِ الأجل على حساب تمويل ودعم المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، خاصةً في ظل انخفاض الإنتاج وتفاقم معدلات التضخم، وانخفاض القوة الشرائية للأفراد. وبالشكل الذي يحقق عائداً مناسباً للمصارف من جهة، وتوظيفاً مجدياً لهذه الودائع بتمويل استثمارات من شأنها المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي.

2. تشجيع العملاء على الإيداعات طويلة الأجل، من خلال التعاون والتنسيق بين مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي، والعمل على التمييز بين معدلات الفائدة المستحقة على الودائع المحلية بالليرة السورية حسب آجالها، وتقديم أسعار فائدةٍ تفضيلية للودائع ذات الآجال الطويلة، وإرساء الثقة بالنظام المصرفي من خلال تسهيل وتبسيط إجراءات عمليات فتح الحسابات المصرفية والإيداع والسحب الخاصة بتلك الودائع، وذلك لتشجيع العملاء على الإيداع في حساباتٍ طويلة الأجل، مع التشديد على تشجيع الاستثمارات طويلة ومتوسطة الأجل، والتركيز على الادخارات طويلة الأجل.

3. الحد من تمويل عمليات الاستيراد الاستفزازي، التي تستهدف شراءَ الكماليات من السيارات الفارهة والمجوهرات والجوالات الحديثة والتحف الباهظة، وذلك من خلال فرض بعض القيود على تلك العمليات كانتهاج نظام الحصص وتراخيص الاستيراد، لتقييد عمليات استيراد السلع الكمالية التي تسبب استنزاف المدخرات النقدية، وإلزام المصارف بتمويل القطاعات الإنتاجية (قطاعي الزراعة والصناعة)، وتمويل العمليات الإنتاجية والتي من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي، ورفع قيمة الليرة السورية، وإلزام المصارف كافةً، وبشكلٍ خاص المصارف الخاصة باستثمار حدٍّ معين من الودائع لتمويل الاستثمار المحلي .

4. دراسة إنشاء هيئة أو مؤسسة خاصة بضمان الودائع المصرفية تخضع لإشراف السلطات النقدية الحكومية وتتمتع بجميع الصلاحيات التي تمكنها من تنفيذ مهامها المتمثلة في تحديد التزامات المصارف العامة والخاصة تجاه المودعين، وضمان ثقة الجمهور والمساعدة في تقليل تكلفة الإفلاس، وإدارة الأزمات المالية المصرفية، الأمر الذي يشجع المودعين على الادخار ووصول المصارف إلى مصادر تمويل أكثر تنوعاً، وإدخال تلك المدخرات في الدورة الاقتصادية.

5. حث المصارف على تنويع أوجه الاستثمار أمام العملاء من خلال إتاحة مجموعة من الأوعية الادخارية، التي تناسب احتياجات العملاء وتلبي متطلباتهم بعائدٍ دوري ثابت كشهادات الادخار، وصناديق الاستثمار إلى جانب الودائع المصرفية مختلفة الآجال.

المراجع: References

1. أحمد مكاوي، الزلال،" التكييف الفقهي والقانوني لضمان الودائع المصرفية (دراسة مقارنة)"، رسالة ماجستير جامعة الخرطوم، عام 2006.
2. الفقي، محمد السيد، القانون التجاري: الإفلاس – العقود التجارية – عمليات البنوك، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004.
3. الحلاق، سعيد سامي، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،2010.
4. الطاهر، لطرش، تقنيات البنوك، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، عام 2010.
5. العمار، رضوان، النقود والمصارف، منشورات جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، اللاذقية، 2004.
6. الزبيدي، حمزة محمد، إدارة الائتمان المصرفي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2002.
7. الخدمات المصرفية، منشورات الجامعة الافتراضية، الجمهورية العربية السورية، دمشق، عام 2018.
8. تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري، مركز دمشق للأبحاث والدراسات مداد، دمشق، (2011–2015).
9. حسين شحادة الحسين، علاء الدين الحسيني، (الأسناد التجارية وعمليات المصارف)، منشورات جامعة حلب، 2008.
10. حنفي وأبو قحف، عبد الغفار وعبد السلام، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004.
11. عبد اللطيف، مصيطفى، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي–حالة الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.
12. مازن خلدون منصور، آلاء محمد علوان، الودائع وعلاقتها بالربحية في القطاع المصرفي السوري، الجامعة السورية الخاصة، دمشق، 2016.
13. محمد سامر عاشور، هيثم الطاس، المصارف والتشريعات المصرفية، منشورات الجامعة الافتراضية، الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2018.
14. هندي، منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، ط3، المكتب العرابي الحديث، الإسكندرية، عام 2000.
15. Yosoff. Remali. Wilson. Rodney. An econometric analysis of conventional and Islamic bank deposits in Malaysia. International association for Islamic economics, Vol9, 2005.
16. Hussein Ostadi& Sarlak Ali, Effective factors on the absorption of bank deposits in order to increase the relative share of Isfahan Sepah bank, international journal of academic research in economics and management sciences, Vol3, No4,2014.
17. Shan, M.S& Senhad JI.A.S. (2003).Financial development and economic growth: A review and new evidence. Journal of African Economics.12 (suppl-2), il89-ii1.

- **المواقع الإلكترونية:**

1. http://www.syrianeconomy.org/ موقع جمعية العلوم الاقتصادية في دمشق
2. http://www.banquecentrale.gov.sy/ موقع مصرف سورية المركزي

- **القوانين والقرارات:**

1. قانون التجارة السوري رقم /33/ عام 2007، المادة رقم /194/.
2. القرار رقم/492/ تاريخ 2009/1/31.